

## اخبار

معمل الزوق الحراري يرحل  
نفاياته السامة إلى فرنسا

تستعد وزارة الطاقة بالتعاون مع وزارة البيئة لترحيل المعدات الخارجة عن الخدمة في معمل الزوق الحراري لتوليد الطاقة الكهربائية، والتي تحتوي على نسب عالية من المواد الكلورية السامة، وهي تندرج ضمن إطار مشروع "إدارة الملوثات العضوية الثابتة" الذي يشرف عليه البنك الدولي وتديره شركة Polyeco اليونانية المتخصصة. ولهذه الغاية، جال على المعمل، أمس، كل من وزير البيئة في حكومة تصريف الأعمال محمد الشنوق، والمدير العام لمؤسسة كهرباء لبنان كمال حايك والممثل الإقليمي للبنك الدولي فريد بلحاج، لمعاينة عمليات التفكيك والتوضيب.

انطلق مشروع إزالة المحولات وسحب الزيوت من المعدات الخارجة عن الخدمة عام 2015، بكلفة قاربت 70 ملايين و500 ألف دولار أميركي (على نفقة وزارتي الطاقة والبيئة ومرفق البيئة العالمي)، ونجحت الشركة اليونانية في تفريغ وجمع وتوضيب نحو 600 مكثف، بينها 13 محوّلًا كهربائيًا، باعتبار أن المخاطر الناجمة عن هذه المحوّلات تهدد أرواح المواطنين والعاملين في المعمل. وبحسب وزير البيئة، "ستشحن هذه المعدات بعد 10 أيام إلى فرنسا، بعد توضيبها بما يتطلب مع المعايير الدولية لتفكيكها ونزعها"، مشيرًا إلى أن هدف وزارة البيئة "استبدال معظم التجهيزات الملوّثة في معمل الزوق الحراري تمهيداً للوصول إلى إنتاج كهرباء نظيفة ورخيصة ودائمة".

تعدّ هذه المرة الأولى التي يتم فيها ترحيل معدّات ومواد صلبة وسائلة ملوّثة إلى الخارج، وبحسب حايك "هناك نحو 72 طناً من المحوّلات والمكثفات والزيوت والمواد الخطرة التي تحتوي على البيفنييل المتعدّد الكلور PCB سترحلّ إلى فرنسا، على أن تعمّم هذه التجربة على قطاعات أخرى".

وفي إطار الخطط التي وضعتها مؤسسة كهرباء لبنان بالتعاون مع وزارة البيئة والبنك الدولي للحدّ من التلوّث الناجم عن إنتاج الطاقة الكهربائية، أشار حايك إلى توقيع مذكرة تفاهم مع اتحاد بلديات كسروان - الفتوح، حول معمل الزوق الحراري، تتضمن إجراءات ملزمة وهي: 1- ضخ مواد كيميائية لمعالجة الفبول وتخفيض الانبعاثات بنسب كبيرة. 2- شراء أجهزة Oxygenemeter و Opacemeter لمراقبة انبعاثات الدخان وضبط عملية الاحتراق في مراحل الوحدات الإنتاجية في المعمل. 3- تزييم شركة AF Consult السويسرية لإجراء مسح شامل وكامل لمعمل الزوق واقتراح الإجراءات البيئية الواجب اتخاذها. 4- اتخاذ مجلس الإدارة قراراً ببدء تغيير الحرّاقات في مجموعات المعمل الأربع واستبدالها بأخرى جديدة تعرف بـ Low Nox Burners لتخفيض نسبة انبعاثات الـ NOX.

## ماركس ضد سبنسر

## أزمة الرأسمالية والبدائل نحو الاشتراكية \*

## غسان ديبه

«إن الأئمة تواجه عالم السلم بناقض فيه حاجة لحل بطريقتنا»

غني ديورند

إن أي شخص عاش وناضل في الفترة التي أعقبت نهاية الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي وغيرها من الأنظمة الاشتراكية المحققة، يدرك مدى الصعوبات التي فرضت نفسها على الجبهات النظرية والسياسية؛ بالنسبة إلى الأحزاب الشيوعية الحاكمة، وأيضاً على الجبهة الاقتصادية. بدت هذه الصعوبات في ذلك الوقت وكأنها أمر لا يمكن التغلب عليه. لكننا اليوم نعيش في عالم مختلف حيث تتفاقم أزمة الرأسمالية بدءاً من عام 2008 وهي الأزمة الأشد منذ الكساد العظيم في عام 1929. وهذه الأزمة أعادت طرح السؤال الذي كان لفترة طويلة طي النسيان "هل هناك مستقبل للرأسمالية؟".

بالنسبة إلى الكثيرين، بدت هذه الأزمة مألوفة ومتوقعة. لكن توقع الأزمات في كل وقت هو ليس تنبؤاً على الإطلاق، وهو شرك يقع به بعض الماركسيين الذين يرون الأزمة الرأسمالية دائماً واقعة لا محالة. ولكن فقط عبر فهم طبيعة هذه الأزمة، يمكننا أن نستشفّ الفرص التي توفرها. إن الأزمة هذه المرة حقيقية ليس فقط بوصفها مرحلة من مراحل دورة الأعمال أو مظهراً من مظاهر ميل معدل الربح نحو الانخفاض، ولكن أيضاً في كونها أزمة طويلة الأمد للرأسمالية. أولاً، فهي تتجلى في استفاد "حل الكينزية"، إذ إن تزايد الديون العامة وانفلاش ميزات البنوك المركزية وبلوغ الفوائد حاجز معدل الصفر تقض مضاجع صناعات السياسة في الدول الرأسمالية المتقدمة، وتشمل أدوات "إنقاذ الرأسمالية" في مواجهة الركود الطويل الأمد الحالي وفي مواجهة أي أزمة مالية متوقعة في المستقبل.

ثانياً، إن الرأسمالية اليوم تواجه عدواً أكثر خبثاً، متمثلاً في تطور القوى المنتجة الذي يتم بوتيرة غير مسبوقه ويتمثل بالتحديد بتطور الروبوتات والذكاء الاصطناعي. فنحن نعيش اليوم في ما سمي بـ"عصر الآلة الثانية" والذي يتمثل في استبدال العمالة من قبل الآلات الذكية. وقد كان ماركس الاقتصادي الأول الذي تحدث عن "الاستبدال التكنولوجي" المدفوع من قبل التنافس الرأسمالي. وكانت الرأسمالية سابقاً قد

استوعبت الموجة الأولى من هذا الاستبدال، وهي الموجة التي قضت على وظائف لا تتطلب مهارات، وذلك من خلال تدابير مختلفة تراوحت من تدخل الدولة وصولاً إلى التوسع الجغرافي. ومع ذلك، فإن الموجة الثانية التي بدأت الآن، وستستمر في المستقبل، عبر استبدال العمالة الماهرة ستقضي على نصف الوظائف التي تتطلب مهارات في السنوات الـ 20 المقبلة، وسوف تولد بطالة هيكلية عالية جداً في العقود القليلة القادمة، كما توقع عدد من الاقتصاديين والتكنولوجيين البارزين غير الماركسيين.

تنبأ ماركس في قسم "الجزئيات حول الآلات" في مخطوطات الـ Grundrisse هذا التطور الحاصل اليوم، إذ أكد أنه في المستقبل ستصبح الصناعة الكبرى والعلوم والتكنولوجيا أصل الثروة ويتم تهميش العمل. في هذه الحالة من التطور

من أين سيأتي  
الاستهلاك حين يفقد  
العمال مداخيلهم  
بوتيرة سريعة؟

الرأسمالي، تصل التناقضات بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج إلى ذروتها. وتطرح أسئلة عدة نفسها مثل "من أين سيأتي الاستهلاك حين يفقد العمال مداخيلهم بوتيرة سريعة؟" وسوف تطارد هذه الأسئلة النظام الرأسمالي بحثاً عن جواب من دون طائل. وإن أي حلول مثل نظام "الدخل الأساسي" الذي تجرى مناقشته اليوم في العديد من البلدان لن تكون كافية. فقط في الانتقال إلى الاشتراكية سوف يتم حل هذه التناقضات.

في هذا السياق من الأزمة، نشهد تكثيف الهجمات الإمبريالية في جميع أنحاء العالم. في أميركا اللاتينية حيث يستمر الهجوم اليميني على الحكومات اليسارية التقدمية. في الشرق الأوسط، حيث بلغ التدخل الإمبريالي ذروته مع غزو العراق والفتنة اللاحقة في جميع أنحاء العالم العربي وتوليد الانقسامات الطائفية

والعرقية وتفريخ المنظمات السياسية الإجرامية مثل تنظيم "الدولة الإسلامية" وامتفرعات القاعدة. في أوروبا حيث بلغ الهجوم ذروته في الهجوم بقيادة الترويكما على شعب اليونان وفي التقشف المفروض على الطبقات العاملة الأوروبية بالإضافة إلى صعود الفاشية الجديدة. في أوروبا الشرقية وأوكرانيا حيث حلف شمال الأطلسي يمارس عسكريته بزخم؛ في بحر الجنوب/بحر الشرق حيث تمارس الولايات المتحدة سياسة عسكرية البحار وتحلم باستعادة "دبلوماسية البوارج الحربية" ما يهدد السلام والأزدهار في المنطقة.

كل هذا يجعل العالم يعيش في أرض خراب الرأسمالية" والمهام التي تواجه الأحزاب الشيوعية والعمالية العالمية عديدة. ففي عشية الذكرى المئوية لثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى سنحتفل بالتأكيد في العام المقبل في روسيا وحول العالم ولكن الأهم من ذلك، أننا بحاجة إلى تطوير البرامج السياسية والاقتصادية التي تأخذ بعين الاعتبار الظروف المادية الموضوعية البارزة أمامنا، ما يستدعي تنبه العقول الماركسية. كما يجب علينا التخلي عن كل أشكال الدوغمائية والتعلم من أخطاء الماضي للمشروع الكبير لبناء الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي وليس التستر عليها تحت أي عباءة غامضة بطريقة تبريرية.

إن الحركة الشيوعية العالمية، وليست أي حركة يسارية فكرية، يجب أن تقدم نفسها كقوة سياسية وفكرية في مواجهة اليمين والتطرف الديني والرجعيات التي هرعت، مصنعة في بعض الأحيان، لثرت الفراغات التي تركها فشل مشروع الرأسمالية النيوليبرالية. وتتحمل الأحزاب الشيوعية الحاكمة وما يمكن تسميته مراكز الجاذبية الشيوعية في العالم مسؤولية خاصة في هذا الإطار، بالإضافة إلى المسؤولية التي يتحملها كل الأحزاب الشيوعية والعمالية.

في هذا الإطار، ترتدي المسارات المختلفة نحو الاشتراكية في العديد من البلدان أهمية كبيرة. إن هذه المسارات بكل إنجازاتها الكبيرة، بالإضافة إلى المخاطر والمزالق الكامنة، تمثل اختلافات داخل الوحدة، وهي وحدة هدف تحقيق الاشتراكية التي ستحل محل الرأسمالية سواء انتهت الرأسمالية بانفجار كبير أو بهمس خافت.

\* من خطاب أمام الاجتماع الثامن عشر للأحزاب الشيوعية والعمالية الذي انعقد في هانوي بين 28 و 30 أكتوبر.

## وزير العمل «غير العنصري»: نريد عمالاً سوريين لا لاجئين

## أيضا الشوفي

بعد مرور نحو 6 سنوات على الأزمة السورية، وتدفق اللاجئين الذين وصل عددهم إلى مليون ونصف مليون لاجئ إلى لبنان، لا تزال الدولة اللبنانية تناقش كيفية التعامل مع هذا الملف من دون التوصل إلى أي خطة. يعكس ملف اللاجئين النموذج الذي يسيّر الدولة اللبنانية؛ لا إحصاءات، لا تخطيط، لا إجراءات... حتى إن المشكلة الكبرى التي تواجه المنظمات الدولية هي غياب كل البيانات المتعلقة باللبنانيين والتي تحتاج إليها هذه المنظمات للتخطيط. تقول ميراي جيرار، ممثلة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في المؤتمر الذي عقدته جمعية "دلّتا" أمس لمناقشة تداعيات أزمة اللجوء السوري إلى لبنان، تحت عنوان "كيف نحول الأزمة إلى فرصة؟"، إن المفوضية "جمعت الكثير من البيانات عن اللاجئين

الموجودين في لبنان، لكن هناك غياباً للبيانات حول اللبنانيين ونحن بحاجة إلى بيانات أساسية، ما يعيق عملنا لتوفير استجابة ملائمة". على صعيد مستويات الفقر، يعيش 75% من اللاجئين السوريين دون مستوى الفقر، و50% منهم يعيشون في فقر مدقع، وكل عائلة سورية تعاني من دين بقيمة 900 دولار، أما الفلسطينيين فـ 90% منهم فقراء. نتحدث هنا عن 3 دولارات ونصف دولار في اليوم، كما يقول فيليب لازاريني نائب المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان، وهذه أرقام مخيفة". لكن ماذا عن اللبنانيين؟ لا أرقام حديثة، "قوزارة الشؤون الاجتماعية أجرت مسحاً سريعاً للفقر عند اللبنانيين، وبانتظار نتائج المسح سنحدد الاستجابة" تقول جيرار.

في الواقع، يقول وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور بوضوح إنه "لا رؤية موحدة للدولة اللبنانية في ما يخص اللاجئين، ولن يكون

هناك رؤية موحدة". يعزو أبو فاعور السبب إلى الانقسام السياسي الحاصل بين القوى السياسية حول الحدث السوري، معتبراً أن الحكومة الجديدة لن تستطيع الوصول إلى رؤية مشتركة. الأزمة

خلال 10 أشهر  
أعطى قزي 583 إجازة  
عمل لسوريين

طويلة برأي أبو فاعور، إذ "لا حل في القريب العاجل، كما أن الدعم المالي سيتراجع أكثر، والمجتمعات المحلية ترزح تحت الأعباء الاقتصادية"، ومع ذلك يُترك هذا الملف الخطير ليسير على حافة الهاوية.

وزير العمل سجعان قزي تجاوز مرحلة كيفية إدارة اللجوء. يرفض قزي المنطق القائل بأن "النازحين موجودون في لبنان ولا سبيل لعودتهم قريباً، فكيف ندير

وجودهم لسنوات؟". هذا المنطق "من شأنه أن يؤدي إلى التوطن أو تطبيع الوجود السوري في لبنان"، لذلك برأيه "يجب أن يبدأ العمل على كيفية وضع خطة لإعادة النازحين إلى سوريا". يستحضر قزي خطابه المعتاد، الذي "لا يعتبره عنصرياً"، ليعلم أن "النازحين يشعرون بأنهم موجودون في بلادهم". لا يقصد قزي الحديث عن "كرم الضيافة اللبنانية"، وإنما تحديداً عن "اعتبار السوريين لبنان جزءاً تابعاً لسوريا عبر الأفضية الأربعة"، وبالتالي هم "لن يعودوا إلى بلادهم". وعليه، يقترح "تشكيل وفد لبناني يعرض مشروع عودة النازحين بذات التصميم الذي طُرح فيه مشروع إنشاء دولة لبنان الكبير على مختلف الدول الكبرى". بصراحة، يقول قزي إنه يريد العمال السوريين، لا اللاجئين السوريين، حتى إنه يشرح الفرق بين العامل السوري واللاجئ السوري: "العامل السوري، عائلته موجودة في سوريا، وبالتالي هو يعمل في

لبنان ومن ثم يعود إلى عائلته. أما اللاجئ السوري، فعندما يجد عملاً في لبنان يستدعي عائلته لتعيش هنا". يكمل قزي كلامه، الذي أكد قبل قوله أن "لا تخافوا أيها اللبنانيون أن يقال عنكم عنصريون"، بأن "لبنان بحاجة إلى اليد العاملة السورية منذ تأسيس الدولة، وهناك قطاعات لا تعمل سوى باليد العاملة السورية، لكن عمل اللاجئين هو الذي يشكل المشكلة". هكذا يختزل قزي الوجود "الشعري" للسوريين في لبنان بأنهم عمال فقط. في العمق، لا ينبع كلام قزي من إحصاءات أو من هواجس انخفاض البطالة، إنما من منطق يمارسه قزي والنظام تجاه جميع العمال الأجانب الفقراء: أنتم هنا لتعملوا فقط، أما إذا أردتم أن تحضروا عائلاتكم فسيتم ترحيلكم. يزعم قزي أنه ليس "ضد السوريين" عبر الإشارة إلى أنه أعطى منذ بداية السنة، وخلال 10 أشهر، 583 إجازة عمل لسوريين!